اختبار قانون فاغنر لتحديد سبب زيادة الانفاق العمومي في الجزائر للفترة 1990-2024 بالتركيز على صيغتي Musgrave & Goffman

رشيد شباح*

[1] دكتوراه، أستاذ محاضر "أ"، جامعة ابن خلدون – تيارت، (الجزائر)

✉ rachidchebbah@univ-tiaret.dz

https://orcid.org/0009-0004-5280-2651

استلم في: 2025/08/06

قبل في: 2026/01/21

نشر في: 2026/01/30

* المؤلف المرسل

كيفية الإحالة:

شباح ر. (2026). اختبار قانون فاغنر لتحديد سبب زيادة الانفاق العمومي في الجزائر للفترة 1990-2024 بالتركيز على صيغتي Goffman & Musgrave. *دراسات العدد الاقتصادي*, *17*(1), 89-111. https://doi.org/10.34118/djei.v17i1.4489

الملخص:

حاولنا في هذه الدراسة أن نجد تفسير لزيادة النفقات العامة في الجزائر باللجوء إلى اختبار صحة قانون *Wagner* الشهير على معطيات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2024) (مع الاشارة إلى أنّ البيانات المتعلقة بالانفاق العمومي للسنوات 2022 إلى 2024 عبارة عن تقديرات مصالح وزارة المالية وليست نهائية لأنّ نتائجها متعلقة بقوانين ضبط الميزانية)، وكان هدفنا في هذه الدراسة مقتصرا على صحة هذا القانون من خلال صيغتي *Goffman* و *Musgrave* اللتين تعتبران من أهم الصيغ للدلالة على صحة قانون فاغنر، ولذلك استخدامنا الطرق القياسية أين قمنا بقياس العلاقة السببية بين كل من إجمالي الناتج الداخلي (*GDP*) والانفاق العمومي(*EXP*)، لنستخدم بعدها اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (*ECM*)، فكانت النتيجة أنّ قانون فاغنر تحقق من خلال الصيغتين، أين كانت نتائج صيغة *Goffman* عندما يرتفع *GDP* بوحدة واحدة تقابله زيادة في الانفاق العام المطلق بـ 4.132 وحدة، في حين الصيغة الثانية لـ *Musgrave* فكانت كلما ارتفع الناتج *GDP* بوحدة واحدة أدى ذلك إلى ارتفاع في الانفاق الحكومي بـ 1.0331 وحدة.

الكلمات المفتاحية: قانون فاغنر، النفقات العامة، الناتج الداخلي الخام، نموذج تصحيح الخطأ ECM.

تصنيف JEL: C520 – E60- H05

Testing Wagner's Law to determine the cause of increased public spending in Algeria for the period 1990-2024,

focusing on the Goffman & Musgrave formulas.

CHEBBAH Rachid *

Associate Professor "A", Ibn Khaldoun University - Tiaret, (Algeria)
✉ rachidchebbah@univ-tiaret.dz
https://orcid.org/0009-0004-5280-2651

Received: 06/08/2025

Accepted: 21/01/2026

Published: 30/01/2026

* ***Corresponding Author***

Citation:

شباح ر. (2026). اختبار قانون فاغنر لتحديد سبب زيادة الانفاق العمومي في الجزائر للفترة 1990-2024 بالتركيز على صيغتي Goffman & Musgrave. *دراسات العدد الاقتصادي*, *17*(1), 89-111. https://doi.org/10.34118/djei.v17i1.4489

Abstract

In this study, we attempted to explain the increase in public spending in Algeria by testing the validity of Wagner's well-known law on Algerian economic data during the period 1990-2024. (It should be noted that the data related to public spending for the years 2022 to 2024 are estimates from the Ministry of Finance and are not final, as their results are subject to budget control laws.) Our objective in this study was limited to verifying the validity of this law through the Goffman and Musgrave formulas, which are among the most important formulas for demonstrating the validity of Wagner's law. Therefore, we used econometric methods, where we measured the causal relationship between Gross Domestic Product (GDP) and Public Spending (EXP). We then used cointegration testing and the Error Correction Model (ECM). The results showed that Wagner's law was confirmed by both formulas. According to Goffman's formula, a one-unit increase in GDP corresponds to a 4.132-unit increase in absolute public spending. Similarly, Musgrave's formula indicates that a one-unit increase in GDP leads to a corresponding increase in absolute public spending. Government spending increased by 1.0331 units.

Keywords: Wagner's Law, Public Expenditure, Gross Domestic Product, ECM Error Correction Model.

JEL classification codes: C520 – E60- H05.

مقدمة:

أخذ موضوع الانفاق العمومي حيزا كبيرا في اهتمامات المنظرين والباحثين في سعيهم لإثبات أو نفي مسلمات النظرية الاقتصادية بين منادٍ لحياد الدولة والتوسع في دورها التدخلي، ليلاحظ الاقتصادي الألماني Adolph Wagner سنة 1892 تزايد حجم نشاط الدولة في الاقتصاد لمجموعة من البلدان الأوروبية من خلال تسجيله للتزايد المستمر للنفقات العمومية كنتيجة لارتفاع معدلات النمو الاقتصادي التي تعكس تطور المجتمع خلال فترة تزيد عن 50 سنة، مؤسسا بذلك قانونه الشهير "**التوسع المستمر للنشاط الحكومي**" في تفسيره ارتفاع حجم الانفاق العام.

وبالرغم من التعدد في تقديم الأسباب التفسيرية لظاهرة التزايد المستمر في حجم الانفاق العام، بين أسباب حقيقية اتفق عليها أهل الاختصاص في المالية العامة تتجلى مظاهرها في كل من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في البلاد وكذا معدلات الدخل الوطني، بالإضافة إلى التغيرات في ساحة الفكر السياسي والتوسع في مهام الدولة والهيكل الإداري للجهاز الحكومي، ضف إلى ذلك المظاهر السلبية التي تؤدي بدورها إلى ارتفاع حجم هذا الانفاق من تفش للفساد الإداري وتنامي البيروقراطية ونشوب الحروب الأهلية أو الدولية بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية، وأسباب ظاهرية التي يحددها ارتفاع في معدلات التضخم والنمو الديمغرافي، بالإضافة إلى آليات تمويل العجز المعتمدة من طرف الدولة مثل اعتمادها طريقة الإصدار النقدي في حالات ضعف النسيج الاقتصادي، ويضاف إلى ذلك تغيير الطرق المحاسبية في ضبط أرصدة متغيرات الاقتصاد الكلية للدولة، بالإضافة إلى ما يحدث من تغيرات وتحديث لعناصر سلة حساب الأرقام القياسية للأسعار من فترة إلى أخرى مواكبة للتغيرات الحاصلة في النمط المعيشي والاستهلاكي لأفراد المجتمع.

وبناء على ما سبق ومن منطلق الحالات التي سجلتها البحوث في هذا المجال، والتي لا تعدو أن تكون إلا تحققا لقانون فاغنر باتجاه واحد للسببية من نمو الناتج المحلي إلى نمو في الانفاق العمومي، أو العكس الذي تؤكده النظرية الكينزية بأن الانفاق العام هو سبب في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، والحالة الثالثة هي تأثير كل من الانفاق العام وإجمالي الناتج المحلي في بعضهما أي علاقة سببية ذات اتجاهين. كل ذلك يحدد لنا الإشكالية الرئيسية في ورقتنا البحثية هذه والمتمثلة فيما يلي:

إلى أي مدى تتحقق سببية العلاقة بين نمو الناتج الداخلي الخام نحو حجم الانفاق العام ليتحقق قانون فاغنر معها في تفسير زيادة الانفاق العمومي في الجزائر؟

وعلى ضوء الإشكالية الرئيسية نحاول الإجابة على التساؤلات التالية:

- هل زيادة حجم الانفاق العمومي في الجزائر زيادة حقيقية أم ظاهرية؟
- ما هي أهم صيغ المعادلات المعتمدة في اختبارات قانون فاغنر؟
- ما هي الصيغ التي تتحقق في تأكيد أو نفي قانون فاغنر في تفسير زيادة الانفاق العمومي؟

ولمعالجة هذه الإشكالية والاجابة على التساؤلات أعلاه، انطلقنا من الفرضيتين التاليتين:

- **توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد من نمو الناتج الداخلي الخام إلى نمو حجم الانفاق العام على المدى القصير والطويل.**
- **يتحقق قانون فاغنر في تفسير زيادة الانفاق العام في الجزائر من خلال صيغتي Goffman و Musgrave .**

أ) الهدف من الدراسة:

هدفنا من هذه الدراسة هو تحديد العلاقة التي تربط كلا من نمو حجم الناتج الداخلي الخام (الحقيقي بالأسعار الثابتة) ونمو حجم النفقات العمومية (الحجم الحقيقي بالأسعار الثابتة) في الجزائر خلال الفترة 1990-2024، وهي الفترة التي انتقلت فيها الجزائر من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، حتى تكون فيها النتائج قابلة للمقارنة مع نتائج مختلف بلدان العالم التي يحكمها نظام اقتصاد السوق.

ب) منهج الدراسة:

للوصول إلى هذه النتائج استخدمنا المنهج الوصفي في تحليل بيانات المتغيرات خلال فترة الدراسة في مرحلة أولى، ثم لجأنا إلى المنهج القياسي الذي حاولنا من خلاله تحديد العلاقة السببية على المدى القصير والطويل باستخدام أسلوب غرانجر وتودا يما ماتو لتحديد العلاقة التوازنية في المدى الطويل باستخدام اختبار التكامل المشترك.

ولذلك اعتمدنا هيكلة البحث التالية:

2. **النظريات المفسرة لزيادة الانفاق الحكومي.**
3. **الدراسة التحليلية لتطور إجمالي الناتج الداخلي والانفاق العام في الجزائر.**
4. **بناء وتحليل النموذج القياسي لصيغتي (Goffman & Musgrave).**
5. **الخاتمة.**

- **الدراسات السابقة:** بالرغم من الظهور المبكر لقانون فاغنر (مع نهاية القرن 19) إلاّ أنّه لم يُعطَى الأهمية التي عرفها فيما بعد، ليعود بقوة في المجلاّت البحثية عندما أصبحت ظاهرة تزايد الانفاق العام تستدعي تفسيرا علميا. ولذلك نجد من بين أهم الدراسات التي عنيت باختبار علاقة قانون فاغنر التالي:

- **دراسة (Jodylyn M.Quijand,2005):** حاولت هذه الدراسة تحديد شكل العلاقة والسببية بين الانفاق العمومي والنمو الاقتصادي في الفلبين طيلة الفترة 1980-2004 مستخدما المنهج القياسي لقياس اتجاه العلاقة السببية بطريقة غرانجر وبعد تقدير معلمات نموذج تصحيح الخطأ (ECM) تبين وجود علاقة سببية موجبة على المدى القصير من الناتج المحلي الإجمالي (الحقيقي) باتجاه حجم الانفاق العام، لتكون النتيجة تحقق قانون فاغنر في تفسير زيادة النفقات العامة.

- **دراسة (Sinha Dipendra, 2007):** قامت هذه الدراسة بقياس العلاقة بين الانفاق العام ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1950-2003) في تايلاندا، أين قام بقياس العلاقة السببية وسجل غياب هذه العلاقة في الاتجاهين، كما لم يستطيع بناء نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لغياب التكامل المشترك عند مستوى معنوية 95%، مع تسجيل مواضع للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 90%، لتخلص الدراسة في الأخير إلى عدم صلاحية قانون فاغنر خلال فترة الدراسة في تايلاندا.

- **دراسة (Suten kumer and all, 2009):** قام الباحثون من خلال هذه الدراسة باختبار صحة قانون فاغنر على الاقتصاد النيوزيلندي خلال الفترة (1960-2007) مستخدما كلا من النتاج القومي والدخل القومي وعلاقتهما بالإنفاق العمومي من خلال قياس العلاقة السببية وتحديد معلمات نموذج تصحيح الخطأ (ECM) تبين لهم أنّ هناك تكامل بين الانفاق العمومي ونصيب الفرد من الناتج القومي، حيث أشارت المرونة إلى كل زيادة بـ01% من نصيب الفرد في الدخل تقود إلى ارتفاع في الانفاق الحكومي يتراوح من 0.56 إلى 0.84 وهو ما تضمنه قانون فاغنر.

- **دراسة (KAbeyac Molamba, 2009):** أجريت هذه الدراسة (مذكرة ماستر) على بلدان مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية (SADC) خلال الفترة 1988-2004 في محاولة لاختبار كلا من قانون فاغنر والفرضية

الكينزية من خلال قياس العلاقة السببية بين الانفاق العمومي والنمو الاقتصادي، أين أسفرت نتائج الدراسة على وجود علاقة قوية في المدى القصير والطويل موافقة لقانون فاغنر أكثر منها موافقة للفرضية الكينزية.

- **دراسة (مولوج رمضان، بوعراب رابح،2021):** عملا الباحثان على اختبار مدى انطباق قانون فاغنر على الاقتصاد الجزائري خلال فترة 1990-2018 باعتماد صيغة (Gupta) التي تستخدم نصيب الفرد في المجتمع من كل من الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، وبعد المعالجة القياسية للبيانات وتقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط، توصلا الباحثان إلى أنّ قانون فاغنر وفق صيغة (Gupta) لا ينطبق على الاقتصاد الجزائري بالرغم من تسجيل ظاهرة تزايد النفقات العامة إلا في بعض الفترات التي أرجعوها للأزمات التي مر بها الاقتصاد ما بين الفترتين (1995-1999) و(2010-2018). ولعل من أهم أسباب فشل قانون فاغنر في تفسير زيادة الانفاق الحكومي بسبب الزيادة في الناتج الداخلي الخام هو اعتماده صيغة (Gupta) التي تأخذ بعلاقة نصيب الفرد من الانفاق الحكومي بنصيب الفرد من الناتج المحلي وهو ما لم تأخذ به الصيغة الأصلية لأدولف فاغنر في حد ذاته، هذا الأخير الذي ربط بين نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بإجمالي الانفاق الحكومي، وهو ما عملت عليه مختلف الصيغ التي جاءت فيما بعد لدراسة هذا الأثر، كما أننا نجد أنّ صيغة "Gupta" تم التخلي عنها في تفسير ظاهرة تزايد الانفاق العام سنة 1990م لاكتشاف أنّ هذه الصيغة لا تستوعب التغيرات الهيكلية في السلاسل الزمنية مما يؤدي في الغالب إلى نتائج غير مستقرة.
- **دراسة (عشار إيمان، زايري بلقاسم، 2020):** كانت هذه الدراسة تهدف إلى تحليل أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1970-2018، حيث لجأ الباحثان إلى استخدام نموذج ARDL في اختبار صحة قانون فاغنر، لتكون النتيجة أنّ هناك علاقة سببية وتكامل مشترك بين الانفاق الحكومي نحو النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، مما أدى ذلك إلى عدم إمكانية التطابق مع قانون فاغنر لتدل النتائج في نفس الوقت على صحة الفرضية الكينزية في المقابل.
- **دراسة (بالكور نور الدين، 2017):** قام الباحث من خلال هذه الدراسة باختبار قانون فاغنر على الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة (1969-2014) من خلال قياس العلاقة السببية في الأجلين القصير والطويل واختبار التكامل المشترك، توصل الباحث إلى أنّ العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي تتوافق مع قانون فاغنر في الوقت الذي فند فيه الفرضية الكينزية حيث يكون اتجاه السببية فيها من الانفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، فكانت النتيجة أنّ الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بـ 01% تؤدي إلى زيادة النفقات العامة بـ 29.4%.
- **دراسة (جميل عبد الجليل، عكريش كمال، 2022):** حاولت هذه الدراسة اختبار العلاقة بين كلا من الانفاق الحكومي (إنفاق استهلاكي فقط) والناتج المحلي الإجمالي إن كانت توافق قانون فاغنر أو الفرضية الكينزية وذلك خلال فترة الدراسة 1962-2016، وبإضافة المتغيرات الهيكلية في بناء النموذج، فكانت النتيجة أنّ هناك وجود تكامل مشترك بينهما في حال وجود المتغيرات الهيكلية وغيابه في حال غياب هذه المتغيرات، وكان اختبار السببية يذل على وجود علاقة من النمو الاقتصادي إلى الانفاق الاستهلاكي الحكومي في المدى القصير والطويل للدلالة على تحقق قانون فاغنر دون الفرضية الكينزية.
- **مقارنة دراستنا بالدراسات السابقة:** جاءت هذه الدراسة لسد الفجوة البحثية المتعلقة بالتضارب في النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسات السابقة المذكورة أعلاه، فقد كانت لنا نظرة حول الدراسات التي أجريت

على الاقتصاد الجزائري ومدى تحقق قانون فاغنر في تفسير زيادة الانفاق العمومي، أين وجدنا بين مؤكد لتحقق هذا القانون وآخرون يؤكدون تحقق نظرية كينز، بالإضافة إلى الدراسة التي رفضت القانون باستثناء تحققه في بعض السنوات مثل دراسة **(مولوج رمضان، بوعراب رابح،2021)** التي استخدمت صيغة "Gupta" في تفسير زيادة الانفاق الحكومي هذه الدراسة وجدت أن تفسير قانون فاغر يصلح في فترات دون أخرى لتخلص في الأخير إلى عدم صلاحية قانون فاغنر في تفسير الزيادة في الانفاق الحكومي (السبب الرئيسي في اختلافها عن دراستنا أنها اعتمدت نصيب الفرد من الانفاق العمومي عوض إجمالي النفقات العمومية، والسبب الثاني في أنّ الصيغة تم التخلي عنها سنة 1990 كإجماع من الباحثين في هذا المجال لعدم امكانيته نموذجها في استيعاب التغيرات الهيكيلة، ومن جهة أخرى يصعب تحديد نصيب الفرد من الانفاق الحكومي لاتساع مجالات الانفاق العمومي وتعقيداته مقارنة بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، مع العلم أنّ أغلب البحوث الحديثة اتجهت لباقي الصيغ الخمس الخاصة بقانون فاغنر. وهو ما شكل الفرق الأساسي في اختلاف دراستنا عن هذه الدراسة وحتى في النتائج لاعتمادنا على صيغتي Goffman & Musgrave المعتمدة في أغلب البحوث الحديثة، بالاضافة إلى جودة البيانت التي جلتنا نتقصى صحتها إلى أبعد الحدود نظرا للتضارب الكبير بين مختلف الهيئات المعدة لها فلم نكتفي مصدر واحد وهو بنك الجزائر الذي تعتمده مختلف الدراسات بل لجأنا إلى قاعدة بيانات البنك الدولي لجودتها في تقديم المعطيات الاقتصادية والديوان الوطني للاحصاء ووزارة المالية، لأنّ جودة المعطيات وصحتها لها نسبة كبيرة في تحقيق نتائج صحيحة. كذلك هذا التباين بين الباحثين في الداخل جعلنا نُقبل على انجاز هذه الورقة البحثية بدورنا للتحقق من صحة قانون فاغنر الشهير مع العلم أنّ الاختلاف في فترة الدراسة له أثر هو الآخر في تغير النتائج أين اتخذنا الفترة 1990-2024 (أخذا في الحسبان أنّ معطيات سنوات 2022 إلى 2024 فيما تعلق بالنفقات العمومية هو إحصاء تقديري لمصالح وزارة المالية، مع العلم أنّ هذا الاحصاء الفعلي والنهائي للنفقات العمومية الذي يكون عن طريق قانون تسوية الميزانية كان غائبا من سنة 1990 إلى 2007 في المقابل بدأ عرض قوانين تسوية الميزانية ابتداءا من سنة 2008 إلى غاية 2021 حاليا)، الفترة التي تحول فيها الاقتصاد الجزائري من نمط الاقتصاد الموجه إلى نمط اقتصاد السوق حتى يكون هناك تجانس في عملية إسقاط هذا القانون على اقتصاد يتوافق مع معطيات متطلبات تحقق قانون فاغنر في نمط اقتصادي حر، ومن جهة أخرى اكتفينا بصيغتين في عملية التأكد من صحة هذا القانون (*Goffman* و *Musgrave*) للدلالة القوية على صحة القانون من عدمها.

2. النظريات المفسرة لزيادة الانفاق الحكومي:

ارتبط واشتهر تفسير ظاهرة زيادة النفقات العامة في أغلب المراجع بقانون فاغنر وفي المقابل نجد العديد من النظريات التي عملت هي الأخرى على تفسير هذه الظاهرة وهي تتعارض مع التفسير الذي قدمه فاغنر، نلخص أهم ما جاء في هذه النظريات بما فيها قانون فاغنر وفق ما يلي:

- **مقاربة بيكوك ووايزمان:** بعد الدراسة التي قاما بها الباحثين سنة 1961 في اختبارهما لتطور الانفاق العام في بريطانيا خلال الفترة (1890 – 1955) توصلا إلى أنّه لا يمكن اعتبار النمو الاقتصادي العامل الوحيد في تفسير زيادة الانفاق العام، على أساس أنّ هناك عوامل أخرى تظهر مع مرور الوقت تكون سببا في زيادة النفقات الحكومية مثل الهزات السياسية والاجتماعية والتي غالبا ما نجدها في سببا رئيسيا في البلدان النامية، كما وجدا بأنّ زيادة النفقات العامة تأخذ شكل قفزات (الزيادة بطريقة

متقطعة)، ويرجعون السبب في ذلك إلى ما يلي: (سراج، 2018، صفحة 92)

- **أثر الازاحة:** والمقصود منه إزاحة الانفاق والإيراد المرتفع لذلك الحجم المنخفض منهما، وهو ما يحص في فترات الحروب والاضطرابات الاجتماعية بلجوء الحكومة إلى رفع معدلات الاقتطاعات الضريبية إلى مستويات لم يكن يقبلها المكلفون في أوقات السلم والهدوء الاجتماعي، حتى يتسنى للحكومات الرفع من مستويات إنفاقها وتسديد تكاليفها المرتفعة جراء الاختلالات التي أصبحت تتعامل معها.
- **أثر التفتيش:** يفسر هذا الأثر ظهور نشاطات جديدة التي يصاحبها تلبية رغبات جديدة كذلك لأفراد المجتمع تكون أمامها الحكومة مجبرة على زيادة نفقاتها.
- **أثر التركيز:** يعكس هذا الأثر رغبة الحكومات في تجسيد وبلوغ أهداف التنمية الاقتصادية مما يدفع بها إلى الرفع من حجم إنفاقها لأجل ذلك.

- **مقاربة الطلب على السلع والخدمات الجماعية:** تركز هذه المقاربة على منطق نظرية المستهلك في تقديم التفسيرات للزيادة في الانفاق العمومي من خلال ظاهرة تزايد الطلب على السلع والخدمات الجماعية الذي يقابله ضعف إنتاجية القطاع العام، وتفسره مرونة الطلب الجماعي على السلع والخدمات العامة بالنسبة لتغير الدخل القومي تكون أكبر من الواحد الصحيح، ولذلك توجب على الحكومة زيادة إنفاقها لمواجهة الطلب المتزايد على هذه السلع والخدمات، إلاّ أننا نجد أنّ ميلتون و روز فريدمان أثبتا أنّ هناك مغالاة في الانفاق العمومي مقارنة بحالة ما إذا تم توكيل مهام توفير السلع والخدمات الجماعية للقطاع الخاص، حيث توصلا من خلال دراستهما المقارنة في مجال خدمات النقل جماعي، الحماية ضد الحرائق، نقل القمامة والأعمال الإدارية الأخرى...الخ، إلى أنّ التكلفة كانت في القطاع العام مرتين ما كانت عليه في القطاع الخاص. (بيداري، 2014، صفحة 76)

- **مقاربة امتصاص الحكومة للفائض في الرأسمالية الاحتكارية:** تعتمد هذه المقاربة على التفسير الماركسي المعاصر لطبيعة دور الدولة في الرأسمالية الاحتكارية، أين يرى أصحاب هذا التوجه إلى أنّ على الحكومة امتصاص الفائض بواسطة النفقات العامة، وتأتي هذه الرؤية من اعتبار أنّ الرأسمالية الاحتكارية تتكون من شركات المساهمة العملاقة والتي يكون فيها الفائض الاقتصادي مرتفع باعتباره مقياسا للثروة (الفائض = إنتاج المجتمع – تكاليف الإنتاج)، ويرى أصحاب هذه المقاربة أنّ الفائض يتكون من:
  - **دخل الملكية:** التي تضم أرباح الشركات، الريع العقاري والفوائد.
  - **الضياع أو التبذير:** تتضمن مصاريف الاشهار، الإعلان، مصاريف قطاع التوزيع والمصاريف المتعلقة بمصالح المنازعات.
  - **النفقات الحكومية الفدرالية والمحلية بما فيها العسكرية.**

هذا الفائض الذي تعمل على تكوينه الشركات من منطلق تضخيم الأرباح وضغط التكاليف، يقابله دور الدولة الذي لا يكون لها دور في تكوين هذا الفائض وإنما تعمل على امتصاصه من خلال استهلاكه أو استثماره أو تبديده، مع العلم أن امتصاص الفائض في الرأسمالية الاحتكارية يكون إما عن طريق استهلاك واستثمار الرأسماليين، أو النشاط التسويقي (التوزيع) أو عن طريق الانفاق الحكومي، ويجمع أهل هذه المقاربة على أن الخيار الأخير في طرق امتصاص الفائض هو أفضل الوسائل والذي يكون عن طريق التوسع في منح الصفقات العمومية ليتوسع القطاع الخاص معه عوض اللجوء أو التوجه إلى

النفقات العامة الاجتماعية. (بيداري، 2014، الصفحات 78-79)

- **نظرية الركود:** تستند هذه النظرية إلى التوازن الاقتصادي وفق الفكر الكينزي الذي يتطلب تساوي العرض الكلي بالطلب الكلي، حيث ترى النظرية أن حالة النمو المتوازن للإنتاج الحقيقي دون أن يصاحبه ارتفاع في الميل المتوسط للاستثمار يستدعي الرفع من الميل المتوسط للانفاق الحكومي لكي يوازن انخفاض الميل المتوسط للاستهلاك، فينتج عن ذلك تحديد الطلب على اليد العاملة عند نقطة التشغيل الكامل مع نمو الدخل، ولذلك كان تدخل الدولة إلزامي وبشكل متسارع وإلا لا يمكن الخروج من حالة الركود الاقتصادي. (بيداري، 2014، صفحة 80)
- **قانون باركنسون:** يعالج هذا القانون ظاهرة الافراط في توظيف اليد العاملة في الإدارات الحكومية بشكا لا يتماشى مع احتياجاتها، أين يفسر هذا القانون أن الزيادة في استغلال القوى العاملة في القطاع الحكومي أو العام (وهو ما تشده الدول النامية) عن الحاجة المطلوبة يزيد من النفقات العامة على الأجور والمرتبات والمعاشات بالإضافة إلى المزايا العينية (أبو دوح، 2006، صفحة 104)، كتكلفة دون عائد مرجو منها (قانون الغلة المتناقصة) والذي ينشأ عنه ظاهرة البطالة المقنعة يعود بالسلب على السير الحسن للكثر من الإدارات والمصالح الحكومية. (البنا، 2009، صفحة 284)
- **قانون فاغنر لتفسير زيادة الانفاق الحكومي:** إنّ البحث في قانون فاغنر يدعو إلى التأمل في الخلفية التي كان يعالج بها فاغنر إشكالية تزايد الانفاق العام، أين كان سائد خلالها الفكر الكلاسيكي الذي لا يرى بد من تدخل الدولة إلا في حدود الوظائف الريغالية التي أجمع عليها أهل الفكر الحيادي لمالية الدولة، ولذلك كانت مشاهدة Adolph Wagner في محلها في الوقت الذي كان غير منتظر فيه تسجيل المشاهدات التي رصدها Wagner سنة 1893 والتي صاغ على أساسها قانونه الشهير كما سبق وأن أشرنا، أين ذهب فاغنر في تبريره للتوسع في الانفاق العمومي الذي يراه نتيجة للتطورات الحاصلة في النمو الاقتصادي، إلى سرد الأسباب التالية (الكرخي، 2015، صفحة 36):

- ظهور مبدأ تقسيم العمل وعملية التحضر التي رافقت التصنيع والتي تطلبت زيادة في الانفاق بهدف تنظيم العمل وتوجيهه.
- التوسع في الدخل الحقيقي أدى إلى توسع النفقات على الثقافة والرفاهية الاجتماعية.
- التقدم الاقتصادي والتغيرات في التكنولوجيا وتمويل الاستثمارات الاستراتيجية أدى إلى توسع النشاط المالي للحكومة.
- شح الموارد اللازمة لتغطية تمويل رؤوس الأموال الضخمة دفعت الدولة إلى التدخل بعد أن عجزت الشركات الخاصة عن ذلك من أجل توفير رؤوس الأموال للمشاريع الكبرى التي شهدتها التحولات الاقتصادية بشكل عام والصناعية بشكل خاص.
- قيام الدولة بالإنفاق على البنية التحتية التي يحتاجها المجتمع وتحتاجها الاستثمارات في القطاع الخاص من أجل النهوض بهذه الأنشطة.

وفي سبيل تحديد السببية والتأكد من اتجاهها فقد عمل فاغنر على ربط الزيادة في الانفاق الحكومي ونصيب الفرد الواحد من الدخل القومي وفق صيغة المعادلة التالية:

$$EXP = f\left(\frac{GNI}{N}\right) \Rightarrow EXP = \alpha + \beta\left(\frac{GNI}{N}\right) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

ولأنّ فاغنر يرى عدم ثبات ميل الدالة (1) أعلاه والذي يجعل من العلاقة غير خطية فتأخذ المعادلة السابقة الصيغة التالية:

$$2EXP = \alpha\left(\frac{GNI}{N}\right)^{\beta} \quad \ldots\ldots\ldots$$

هذه الصيغة (2) هي التي اعتمدها فاغنر في دراسته لاتجاه الانفاق العام في أوروبا يقارنه بنصيب الفرد من الناتج القومي على خلاف ما هو معتمد في الدراسات التي جاءت فيما بعد والتي اعتمد على مقارنة الانفاق العام بإجمالي الناتج الداخلي (GDP).

لكننا نجد أنّه في بداية ظهور قانون فاغنر لم يعطى الاهتمام البالغ بالشكل الذي عادت إليه الأبحاث بعد منتصف القرن العشرين، هذه الأخيرة توصلت إلى إحداث ستة صيغ في محاولتها لتفسير قانون فاغنر نلخصها وفق ما يلي: (الكرخي، 2015، الصفحات 38-39)

1- **الصيغة الأولى: صيغة (Goffman,1969)**، التي حاول من خلالها اختبار قانون فاغنر من خلال مقارنة النفقات العامة إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفق الصيغة التالية:

$$EXP = f(\frac{GDP}{N})$$

2- **الصيغة الثانية: صيغة (Peacock & Wiseman, 1961)**، تمت المقارنة وفق هذه الصيغة بين معدل نمو نصيب النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نفسه، وفق الصيغة: $\frac{EXP}{GDP} = f(GDP)$

3- **الصيغة الثالثة: صيغة (Peacock & Wiseman, 1969)**، وتدعى هذه الصيغة بالصيغة التقليدية حيث حولا الباحثان تبسيط صيغتهما السابقة بمقارنة حجم الانفاق العام بإجمالي النتاج الداخلي وفق الصيغة:

$$EXP = f(GDP)$$

4- **الصيغة الرابعة:** تعتبر هذه الصيغة إحدى التفسيرات التي أفاد بها فاغنر والتي تقارن بين نمو نصيب الفرد الواحد من النفقات العامة وإجمالي الناتج المحلي، والتي كانت صيغتها وفق المعادلة التالية:

$$\frac{EXP}{N} = f(GDP)$$

5- **الصيغة الخامسة: صيغة (Gupta, 1967)**، وهي الصيغة التي استخدمها العديد من الباحثين إلى غاية 1990، والتي يتم المقارنة فيها بين نصيب الفرد من حجم الانفاق الحكومي إلى نصيب الفرد من من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وفق الصيغة التالية:

$$\frac{EXP}{N} = f\left(\frac{GDP}{N}\right)$$

6- **الصيغة السادسة: صيغة (Musgrave, 1969)**، وهي إحدى الصيغ التي أجمع عليها الباحثين في التخصص إلى جانب **صيغة Gupta** السابقة، حيث قارن موسكريف بين معدل نمو حصة النفقات العامة من إجمالي الناتج المحلي ومعدل نمو نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي، وكانت صيغة المعادلة وفق موسكريف كالتالي:

$$\frac{EXP}{GDP} = f\left(\frac{GDP}{N}\right)$$

لكن هدفنا من هذه الدراسة يختلف عما سبقه من الدراسات المتعلقة باختبار قانون فاغنر من خلال الاكتفاء باختبار صحة صيغتي المعادلتين الشهيرتين لكل من: (الكرخي، 2015، الصفحات 38-41)

- (Goffman) وفق الصيغة التالية: $(EXP = f(GDP/N) \ldots\ldots\ldots (3)$
- (Musgrave) وفق الصيغة التالية: $\frac{EXP}{GDP} = f(GDP/N) \ldots\ldots\ldots (4)$

وذلك للإجماع الذي شهدته هاتين الصيغتين في قياس صحة علاقة قانون فاغنر، على اختلاف الرؤى في ذلك (الحسين الغالبي، 2014، صفحة 37). حيث أن الصيغة رقم (1) حاولت اختبار قانون فاغنر بقياس نمو الانفاق العمومي بنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أما الصيغة الثانية فاعتمدت في اختبارها على قياس معدل نمو حصة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي إلى نمو نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي.

3. الدراسة التحليلية لتطور إجمالي الناتج الداخلي والانفاق العام في الجزائر:

لكي نتمكن في النهاية من تحليل وإسقاط نتائج الدراسة القياسية في هذه الورقة البحثية، كان لابد لنا من تقديم وعرض التحليل النظري لتطور كل من إجمالي الناتج الداخلي (GDP) الحقيقي وحجم الانفاق العمومي (EXP) يجمع كل من ميزانية التسيير والتجهيز في الجزائر خلال فترة الدراسة 1990-2024، لذلك وبعد تجميع البيانات المتمثلة في حجم المتغيرين، تحصلنا على الشكل البياني التالي:

الشكل (1)

تطور حجم إجمالي الناتج الداخلي وحجم الانفاق العمومي في الجزائر للفترة 1990-2024 (دج)

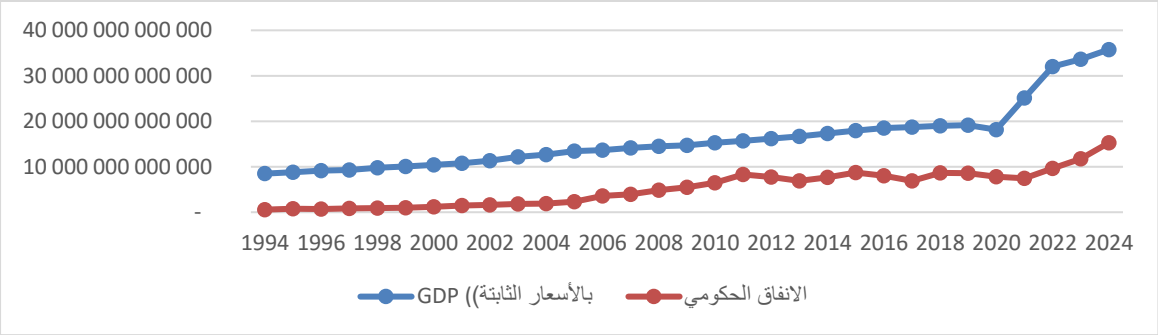

المصدر: من إعداد الباحث بنا على معطيات البنك الدولي، بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصاء، وزارة المالية.

من خلال الشكل 01 الموضح أعلاه يمكننا تقسيم فترة تطور كل من المتغيرين إلى أربع فترات، كالتالي:

- **الفترة من 1990 – 2000**: نلاحظ خلال هذه الفترة ارتفاع بطيء ومنتظم للنفقات الحكومية يقابله تذبذب في معدلات النمو الاقتصادي إلى غاية 1995، ويرجع ذلك في الغالب إلى فترة الإصلاحات التي دخلت فيها الجزائر، أين كان الانفاق الجاري يفوق الانفاق الاستثماري، وهو ما تعكسه الزيادة في الأجور والمرتبات من جهة ومن جهة أخرى اللجوء إلى تسديد الديون التي فرضتها شروط التمويل الدولية الذي لجأت إليه الجزائر في تلك الفترة (صندوق النقد الدولي)، حيث بلغ حجم الانفاق 759 مليار دج سنة 1995 قابله معدل نمو 04% بعدما كان سلبيا في السنوات السابقة، وبالدخول في فترة الإصلاحات الهيكلية استمرت النفقات الجارية في الارتفاع مقارنة بالإنفاق الاستثماري لتعطي منحى تصاعدي بطيء لحجم الانفاق الكلي وهو ما يجسد تراجع دور ميزانية الدولة في الحياة الاقتصادية وفتح المجال أمام القطاع الخاص خاصة بعد خوصصة وغلق المؤسسات الاقتصادية التابعة للدولة، حيث سجل معدل نمو إجمالي النفقات العمومية خلال 10 سنوات من 1990-2000 نسبة 08%، في حين بعد التذبذب الذي سجلته معدلات النمو الاقتصادية بين سالبة في بداية الفترة إلى متذبذبة بين 03% و05% إلى غاية سنة 2000.
- **الفترة 2001 – 2011**: نلاحظ خلال هذه الفترة اقلاع في نمو حجم الانفاق العام والذي تزامن مع برنامج الإنعاش الاقتصادية الذي بدأ مطلع سنة 2001، حيث كانت معدلات نمو الانفاق العام في الغالب لا تقل عن 10% من سنة إلى أخرى طيلة هذه الفترة لتتضاعف النفقات العامة من سنة 2001 إلى سنة 2011 ما يقارب

06 أضعاف بمبلغ إجمالي قدر بـ 8272 مليار دج، يقابلها ارتفاع وانخفاض وتذبذب في إجمالي الناتج المحلي، فبعد أن بلغ 07% سنة 2003 يصل سنة 2011 إلى 03% وكأنّه ليس هناك استجابة للنمو الاقتصادي لتغيرات حجم الانفاق العام، ويعزى تراجع معدلات النمو إلى الأزمة المالية العالمية التي ظهرت ابتداء من سنة 2008.

- **الفترة 2012 – 2020:** نلاحظ خلال هذه الفترة أنّ هناك اضطرابات في تطور حجم الانفاق العام، حيث نجد أنّ هناك انخفاض سجلته النفقات العامة سنة 2012 بنسبة 06%، ليسجل مرة أخرى قفزة من سنة 2012 إلى 2015 بمعدل 13% وبمبلغ قدر بـ 8753 مليار دج، ونجد هذا الارتفاع يعود إلى الانفاق الاستثماري من خلال برنامج النمو الذي يدخل ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي، لكنه يعاود الانخفاض خلال سنتي 2016 و2017 وهو ما تفسره سياسة التقشف التي اتبعتها الحكومة خلال هذه الفترات والتوصيات الحازمة في هذا الشأن حيث بلغ التراجع نسبة 14%، ليعود حجم الانفاق العام للارتفاع سنة 2018 والذي تعود أسبابه الرئيسية إلى حصول الحكومة على الاذن بالإصدار النقدي الجديد الذي أثار ضجة في الأوساط الاقتصادية والسياسية بعد المصادقة عليه سنة 2017، في المقابل نجد مستويات معدلات النمو حافظت على توازنها بين 03 و04% خلال هذه الفترة إلى غاية 2016، ومن ثم بدأت في التراجع مسجلا معدل 01% إلى غاية 2019 ليسجل معدلا سلبيا سنة 2020 نظرا للأوضاع التي شهدتها الجزائر والعالم من جراء جائحة كورونا التي دامت قرابة 03 سنوات صاحبه كذلك تراجع في الانفاق العام بنسبة 01% سنة 2019 و09% سنة 2020، حيث عرفت سنة 2020 توقف شبه تام للنشاط الاقتصادي بسبب الحجر الصحي الذي فرضته الأوضاع، وهو ما سجل التراجع على كافة المستويات.
- **الفترة 2021-2024:** هذه الفترة يمكن الاصطلاح عليها مرحلة الخروج من الكوفيد 19 التي بدأ يتعافى فيها النشاط الاقتصادي العالمي والجزائري بشكل خاص من مخلفات جائحة كورونا، فشهد الناتج المحلي تطورا بمعدل 38.29% سنة 2021 م مقارنة بالسنة السابقة مسجلا قرابة 25153 مليار دج، وتبقى نسبة التطور مرتفعة مسجلا 27.38% سنة 2022م بمبلغ 32039 مليار دج، لتعود معدلات التطور تتراوح بين 04% إلى 06% في حجم إجمالي الناتج الداخلي الخام محاولة الاستقرار حول 35700 مليار دج سنة 2024م، الأمر الذي يترجمه حالة التعافى وعودة النشاط العادي، أما فيما تعلق بالنفقات العامة فقد حافظت على وتيرة ارتفاع تقريبا متقاربة وثابتة تتراوح بين 2200 مليار دج إلى 3500 مليار دج خلال سنوات 2022م إلى 2024م (مصدر معطيات هذه السنوات 2022-2024 كان من طرف مصالح وزارة المالية وهي عبارة عن تقديرات إلى أن يصدر قانون ضبط الموازنة لهذه السنوات)، ما عدا سنة 2021م التي سجلت تراجع في حجم الانفاق العمومي بنسبة 05% والذي من الطبيعي أن تكون مرتبطة بنمط التسيير أثناء جائحة كورونا، وبناء على قوانين ضبط الموازنة العامة السابقة يتوقع أن تسجل سنة 2024 حجم إنفاق عمومي يتجاوز عتبة 15200 مليار دج، وما يلاحظ ويبقى حسب التقديرات الربع سنوية التي اعتمدتها الحكومة ومراجع أخرى موثوقة أنّ الانفاق العمومي تضاعف خلال 03 سنوات إلى غاية 2024م. ومرده بأساس إلى الزيادة في الأجور المتكررة في الوظيف العمومي، ومختلف أوجه الدعم الاجتماعي على غرار النفقات التحويلية، التقاعد بالإضافة إلى نفقات استثمارية ضخمة خصت مشاريع البنى التحتية الرياضية والسياحية، مشاريع التعدين والموارد (مانجم الفوسفات، الحديد، الزنك)، مشاريع النقل الحضري ومترو الجزائر وأشغال التوسعة، مشاريع الأمن المائي (يناء 07

محطات لتحلية مياه البحر)، بالإضافة إلى تطوير السكة الحديدية وعصرنة شبكاتها واستحداث خطوط جديدة.

4. بناء وتحليل النموذج القياسي لصيغتي (Goffman & Musgrave):

يعتمد التحليل القياسي في دراستنا على بناء نموذج لصيغتين، معادلة كوفمان ومعادلة موسكريف، نبدأ في التفصيل فيهما كما يلي:

1.4. تقدير معادلة كوفمان: صيغة كوفمان (goffman، 1968)

$$EXP = f(\frac{GDP}{N})$$

EXP: النفقات العامة. **GDP:** إجمالي الناتج الداخلي

N: عدد السكان

GDP/N: نصيب الفرد من إجمال الناتج الداخلي

في محاولة تقدير معادلة كوفمان القائمة على تحديد تأثير حجم الناتج المحلي الإجمالي للفرد على حجم الانفاق الحكومي في الجزائر، وعن بيانات الدراسة فقد تم الاعتماد على البيانات السنوية خلال الفترة 1990-2024 لكل من: حجم الانفاق الحكومي المتحصل عليها من منشورات الديوان الوطني للإحصائيات، ومعدل نمو حجم الناتج الإجمالي للفرد، وتم اختبار استقراريه السلاسل الزمنية كخطوة أولى في دراستنا القياسية، وبينت اختبارات جذر الوحدة ما يلي:

الجدول(1)

نتائج اختبار ADF و Philips Peron المتعلقة بجذر الوحدة

		المستوى			الفرق الأول		
		T&C	C	None	T&C	C	None
EXP	ADF Test	-2.307	-3.107	2.955	-5.695	-5.535	-2.252
	PP Test	-2.253	-3.596	3.074	-6.489	-5.506	-4.551
Gdp cap	ADF Test	-2.970	0.708	1.567	-3.833	-3.430	-2.654
	PP Test	-0.970	1.544	1.804	-2.92	-2.761	-2.605

المصدر: مخرجات Eviews10.0

تظهر نتائج الاختبارات المتعلقة بالاستقراريه والمتمثلة في اختباري Dikey Fuler augmented و Philips Peron Test إلى أن كل السلاسل (سلسلة الانفاق الحكومي وسلسلة حجم الناتج المحلي الاجمالي) تحتوي على جذر وحدوي (ذلك أن قيم ستودنت المحسوبة أقل من الجدولية)، وقد تبين أن السلسلتين أصبحتا مستقرتين بعد اجراء الفروق الأولى، لنستنتج أن السلسلتين متكاملتين عند نفس الدرجة (1)I.

1.1.4 اختبار السببية لغرانجر وتودا- يماموتو:

بعد اختبارات الاستقراررية لسلسلتي كل من الانفاق الحكومي وحجم الناتج المحلي الاجمالي نقوم باختبار السببية لمعرفة اتجاهها، إن كان الناتج الداخلي الخام يؤثر على الانفاق الحكومي أو العكس أو كلاهما يؤثران على بعضهما على المدى القصير والطويل، حيث كانت مخرجات الاختبار كالتالي:

أ) اختبار السببية لغرانجر: لاختبار السببية على المدى القصير نلجأ إلى اختبار غرانجر لنحصل على النتائج التالية:

الجدول(2)

نتائج اختبار اتجاه السببية لغرانجر

فرضية العدم	فترات الابطاء	F-Statistic	Prob
GDP cap لايسبب EXP LOG_GDP_CA does not Granger Cause LOG_EXP	2	6.35140	0.0061
EXP لا يسبب GDP cap LOG_EXP does not Granger Cause LOG_GDP_CA	2	0.62264	0.5450

المصدر: مخرجات Eviews10.0

من خلال النتائج المبينة في جدول اختبار السببية يمكننا استنتاج العلاقة بين كلا من نصيب الفرد من الناتج الداخلي والنفقات العامة كما يلي:

- **GDP cap لا يسبب EXP**: نرفض الفرضية الصفرية ونجد بأنّ نصيب الفرد من الناتج المحلي له سببية معنوية وقوية في زيادة الانفاق العمومي، حيث تحققت العلاقة خلال فترة ابطاء (2) أين كانت القيمة الاحصائية P p(0.0061) ما يفسر استجابة السياسة المالية للدولة لتغيرات في الناتج الداخلي الخام (بالنمو) على المدى القصير، وهو ما يترجم زيادة ونمو في الإيرادات العمومية والتي تؤدي بدورها إلى سياسة إنفاق توسعية.
- **EXP لا يسبب GDP cap**: في حين نجد الاتجاه المعاكس نقبل فيه فرضية العدم حيث سجلنا خلال فترة الابطاء (2) أنّه ليس هناك أثر، مما يجعل أثر الانفاق الحكومي على نصيب الفرد من الناتج المحلي غير محقق في الأجل القصير، وهو ما يعطينا قراءة بأنّ الانفاق الحكومي لا يفسر أو يتنبأ بنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجل القصير.

بالنتيجة نجد أن العلاقة السببية تتحقق في الاتجاهين على المدى القصير، ذلك أنّ نمو الناتج الداخلي الخام يؤدي إلى سياسة توسعية في الانفاق الحكومي، في حين أنّ زيادة الانفاق العمومي كذلك تؤدي إلى ارتفاع في الناتج الداخلي الخام فقط بشكل مؤقت وهو ما يعطي صورة عن دفع اقتصادي مؤقت لا أكثر عند ارتفاع الانفاق الحكومي دون أن يكون لهذا الأخير دور في تحقيق نمو اقتصادي على المدى البعيد.

ب) اختبار سببية تودا – ياموتو: جاءت نتائج اختبار تودا – ياموتو موافقة ومؤكدة لنفس اتجاه السببية، حيث كانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم 03

اختبار السببية لـ تودا – يماموتو

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests			
Dependent variable: LOG_GDP_CA			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LOG_EXP	0.874705	2	0.6457
All	0.874705	2	0.6457
Dependent variable: LOG_EXP			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LOG_GDP_CA	10.64550	2	0.0049
All	10.64550	2	0.0049

المصدر: مخرجات Eviews10.0

- من GDP _cap إلى EXP: وجدنا أنّ هناك معنوية قوية من نصيب الفرد من الناتج المحلي نحو الانفاق

.(chi-sq = 10.6455 , Prob =0.0049)

- من EXP إلى GDP _cap: لم نجد لهذا الاتجاه سببية معنوية P(0.6457).

كخلاصة من الاختبارين السابقين توصلنا إلى أنّ اتجاه السببية أحادي من نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى الانفاق العمومي، وهو ما يعطينا قراءة ضمنية وإشارة إلى العلاقة القوية والمستقرة بين المتغيرين

2.1.4 اختبار التكامل المشترك: يعتبر اختبار جوهانسون Johansen Cointegration test من أهم الاختبارات المستخدمة في تحليل التكامل المشترك، ويركز هذا الأخير على تحليل السلاسل الزمنية غير الساكنة من خلال تحديد نموذج متجه انحدار ذاتي VAR لـ n متغير متكامل من الدرجة الأولى، ولإثبات أو نفي الفرضية القائلة بوجود تكامل مشترك استخدامنا Johansen Cointegration test على سلسلتي حجم الانفاق الحكومي ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وباعتماد فترة ابطاء مثلى تم اعتمادها من خلال القيم الدنيا لمعياري Akaike وSchwarz والتي كانت مساوية لـ p=1 كانت نتائج التقدير كما يلي:

الجدول(4)

نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسون

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.381105	15.83435	15.49471	0.0444
At most 1	8.49E-06	0.000280	3.841466	0.9887

المصدر: مخرجات Eviews10.0

نستنتج من خلال اختبار جوهانسون أن هناك تكامل مشترك واحد بين متغيرات الدراسة وذلك من خلال القيمة الاحتمالية لاختبار الأثر The trace test عند مستوى معنوية 05%، لنستخلص أن هناك علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة، ووفقا لذلك سنقوم باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) في محاولة تقدير نموذج الدراسة.

أ) تقدير النموذج وتحليل النتائج: بينت الاختبارات المتعلقة بالاستقراريه وبالتكامل المشترك احتمال وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل وهو ما دفع بنا لتقدير نموذج ECM باعتماد فترة ابطاء مثلى مساوية لـ (1) والتي تم اعتمادها انطلاقا من القيم الدنيا لمعياري Akaike وSchwarz ، كانت كالتالي:

الجدول (5)

نتائج تقدير معلمات نموذج ECM

Trace statistic		Log Likelihood	Log_EXP	Log_GDP/CAP	C
1% level	1				
5% level	1	10.457	1.00	4.132	−24.65
t−statistic			−	−5.30	−
R^2=0.385			ECT = −0.268150 [−4.14210]		

المصدر: مخرجات Eviews10.0

- معادلة النموذج: **(Log_EXP = −5.30 + 4.132*(Log_GDP/CAP)**

من خلال الجدول ومعادلة النموذج أعلاه يتضح من معلمات نموذج تصحيح الخطأ نلاحظ هناك علاقة توازنية في الأجل الطويل معنوية عند مستوى دلالة 05 % بين متغيرات الدراسة، كون قيمة معامل تصحيح الخطأ:

ECT= −0.268 وهي سالبة ومعنوية عند مستوى دلالة 5 %، وهو ما يدل على أن حوالي 26.8 % من انحرافات النموذج يتم تصحيحها في كل فترة.الذي يعني أننا نحتاج إلى 04 فترات للعودة إلى التوازن بعد أي صدمة.

وعن التأثير في الأجل الطويل فقد تبين من خلال معلمة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أن هذا الأخير يؤثر بصورة إيجابية على حجم الانفاق الحكومي، وأن زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع حجم الانفاق الحكومي بحوالي 4.132 وحدة، وهي دلالة قوية على أنّ الانفاق الحكومي في الجزائر يتوسع بقوة مع تحسن الدخل (عند ارتفاع مستويات الدخل).

ب) الاختبارات المتعلقة ببواقي النموذج: بعد التأكد من معنوية المعلمات المقدرة في الأجل الطويل وتفسيرها سنقوم بمجموعة من الاختبارات التشخيصية المتعلقة ببواقي النموذج المقدر، وكانت نتائج هذه الاختبارات كالتالي:

الجدول (6): نتائج اختبارات البواقي

التوزيع الطبيعي	Normality test	Jarque-Bera = 2.461	Prob=0.055
الارتباط المتسلسل للأخطاء	Serial Correlation LM Test	LRE* stat =2.6442	Prob=0.619
عدم ثبات التباين	Heteroskedasticity Test	Chi-sq =4.256	Prob=0.513

المصدر: مخرجات **EViews 10**.

من خلال نتائج الاختبارات التشخيصية المتعلقة ببواقي النموذج تبين أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي كون القيمة الاحتمالية لاحصائية Jarque-Bera أكبر من 0.05، وعن اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي فنلاحظ أن احصائية LM Test بينت أن البواقي لا تعاني من مشكل الارتباط التسلسلي، أما عن مشكل عدم ثبات التباين فقد تبين من خلال اختبار Heteroskedasticity Test أن البواقي لا تعاني من مشكل عدم ثبات التباين.

2.4 تقدير معادلة موسكريف

(musgrave,1969)

$$\frac{EXP}{GDP} = f\left(\frac{GDP}{N}\right)$$

EXP: النفقات العامة. **GDP**: إجمالي الناتج الداخلي

N: عدد السكان **GDP/N**: معدل نمو نصيب الفرد من إجمال الناتج الداخلي

EXP/GDP: معدل نمو حصة النفقات العامة من إجمالي الناتج المحلي.

في محاولة تقدير معادلة **موسكريف** musgrave القائمة على تحديد تأثير معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي على معدل نمو حصة النفقات العامة من إجمالي الناتج المحلي، أين قمنا باختبار استقرارية السلاسل الزمنية كخطوة أولى في دراستنا القياسية، وبينت اختبارات جذر الوحدة ما يلي:

الجدول (7): نتائج اختبار ADF و Philips Peron المتعلقة بجذر الوحدة

		المستوى			الفرق الأول		
		T&C	C	None	T&C	C	None
EXP/GDP	ADF Test	1.529-	1.019-	5.408-	5.261-	4.949-	5.021-
	PP Test	1.508-	1.023-	5.410-	5.371-	4.907-	5.481-
GDP/cap	ADF Test	-2.970	0.708	1.567	-3.833	-3.430	-2.654
	PP Test	-0.970	1.544	1.804	-2.92	-2.761	-2.605

المصدر: مخرجات Eviews10.0

تظهر اختبارات جذر الوحدة أن سلسلة معدل نمو حجم الانفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مستقرة في المستوى أي أن السلسلة مستقرة في الدرجة I(0)، في حين أن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج لم

تستقر إلاّ عند الفرق الأول (1)I، لنستنتج أن السلسلة متكاملة عند الدرجة (1)I .

1.2.4 اختبار السببية لغرانجر وتودا- يماموتو: بعد اختبارات الاستقرارية لسلسلتي كل من معدل نمو حجم الانفاق الحكومي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي نقوم باختبار السببية لمعرفة اتجاهها لمتغرات هذه الصيغة (موسكرف)، إن كان نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام يؤثر على معدل نمو حصة الانفاق الحكومي من الناتج الداخلي الخام أو العكس أو كلاهما يؤثران على بعضهما على المدى القصير والطويل، حيث كانت مخرجات الاختبار كالتالي:

أ) اختبار السببية لغرانجر: لاختبار السببية على المدى القصير نلجأ إلى اختبار غرانجر لنحصل على النتائج التالية:

الجدول(8)

نتائج اختبار اتجاه السببية لغرانجر

فرضية العدم	فترات الابطاء	F-Statistic	Prob
GDP cap لايسبب CROI_EXP_TO_GDP GDP_CA does not Granger Cause CROI_EXP_TO_GDP	2	3.07601	0.0428
CROI_EXP_TO_GDP لا يسبب GDP_cap CROI_EXP_TO_GDP does not Granger Cause GDP_CA	2	1.22058	0.3368

المصدر: مخرجات Eviews10.0

من خلال الجدول رقم (8) أعلاه نستنتج أنّ سببية غرانجر لها اتجاه واحد ومعنوي من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي نحوى معدل نمو الانفاق الحكومي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي عندما استخدمنا فترة إبطاء (2) حيث كان رفض فرضية العدم باحتمالية قدرها P(0.0428 <0.05). في حين الاتجاه المعاكس لم يكن له سببية معنوية أمام احتمالية سجلتها فرضية العدم P(0.3368> 0.05)

ت) اختبار تودا- يماموتو: جاءت نتائج اختبار السببية في المدى الطويل موفقة لنتائج الاتجاه السابق على المدى الصير لسببية غرانجر، والموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (9)

اختبار السببية لـ تودا - يماموتو

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests			
Dependent variable: CROI_EXP_TO_GDP			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
GDP_CA	12.30403	2	0.0152
Dependent variable: GDP_CA			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
CROI_EXP_TO_GDP	4.882333	2	0.2996

المصدر: مخرجات Eviews10.0

من خلال الجدول أعلاه (9) نقوم بقراءة النتائج على النحو التالي:

- **المعادلة الأولى- المتغير التابع (معدل نمو الانفاق الحكومي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي):** كانت نتائجه لها دلالة قوية عند مستوى معنوية 05% (chi-square = 12.3040 / Prob = 0.0152)، بما يعني أن نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي له تأثير قوي في المدى الطويل على نمو معدل الانفاق الحكومي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

- **المعادلة الثانية – (معدل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي):** نتائج الاتجاه المعاكس تفتقد إلى الدلالة الاحصائية بما ينفي وجود أي تأثير لمعدل نمو الانفاق الحكومي على معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي عند نفس مستوى المعنوية 05 % (Prob = 0.2996).

بناء على نتائج اختبار العلاقة السببية بين متغيرات صيغة موسكريف يتضح لنا أنها تتوافق مع تفسيرات موسكريف الذي يرى بأنّ نمو الناتج المحلي يقود توسعا وتنامي في دور الدولة الاقتصادي (الدولة المتدخلة)، في نفس الوقت تتطابق مع النظرة التقليدية للانفاق العام على أنّه ليس محركا أوليا للنمو في نموذج موسكريف بل تابعا له. والتفسير الذي يمكن أن يقدمه نموذج "موسكريف" بأنّه كلما تحسن مستوى الدخل ارتفعت معه رغبة المجتمع في الحصول على خدمات عامة أكثر تعقيدا ما يؤدي إلى ارتفاع نسبي في الانفاق العام.

2.2.4 اختبار التكامل المشترك: بعد تحديد درجات تكامل السلاسل الزمنية التي تبين أنها من درجتين مختلفتين (0 و1)، في هذه الحالة نلجأ إلى استخدام منهج اختبار الحدود لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لفحص وجود تكامل مشترك بين المتغير التابع والمستقل، وقد تم تحديد درجة التأخير المثلى(4,3) ARDL بناء على معيار AIC، ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك:

الجدول (10)

نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship			
		Critical value bounds	
Test Statistic	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic = 4.530475	10%	3.02	3.51
K = 1	5%	3.62	4.16
	2.5%	4.18	4.79
	1%	4.94	5.58

المصدر: مخرجات Eviews10.0

بناء على اختبار الحدود للتكامل المشترك نلاحظ أن الاحصائية المحسوبة لـ F (F-statistic=4.53) أكبر من القيمة الحرجة القصوى I(1) عند مستوى معنوية 5 % والمساوية لـ 4.16 وهو ما يؤكد وجود تكامل مشترك بين متغيرات نموذج الدراسة.

أ- **تقدير معلمات النموذج:** بعد التأكد من وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل تم تقدير نموذج الدراسة بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL وقد كانت نتائجه كما يلي:

الجدول (11)

معلمات الأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Selected Model: ARDL(2, 4)				
Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend Sample: 1990-2024				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Gdp_cap	1.033144	0.109902	9.400562	0.000
C	12.97-	1.411810	9.19362-	0.000
EC = exp/gdp - (1.0331*gdp_cap - 12.97)				

المصدر: مخرجات Eviews10.0

من خلال معلمات الأجل الطويل نلاحظ أن معلمة معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يؤثر ايجابا على معدل الانفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي كون المعلمة المقدرة معنوية عند مستوى معنوية 5 %، وهو ما يعني أن زيادة حجم نصيب الفرد بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة معدل الانفاق الحكومي على حجم الناتج المحلي الإجمالي بـ 1.03 وحدة.

وعن معلمات الأجل القصير فقد كانت كما يلي:

الجدول (12)

معلمات الأجل القصير

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(EXP/GDP)
Selected Model: ARDL(4, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Included observations: 31

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXPTOGD(-1))	0.309133	0.147460	2.096395	0.0478
D(EXPTOGD(-2))	-0.277043	0.146774	-1.887547	0.0723
D(EXPTOGD(-3))	0.454156	0.166254	2.731703	0.0122
D(GDP)	-0.198490	0.143129	-1.386793	0.1794
D(GDP(-1))	-0.104283	0.193881	-0.537872	0.5961
D(GDP(-2))	-0.605949	0.199018	-3.044690	0.0059
CointEq(-1)*	-0.386735	0.100435	-3.850586	0.0009

R-squared	0.484790	Mean dependent var	0.013113
Adjusted R-squared	0.355987	S.D. dependent var	0.040174
S.E. of regression	0.032240	Akaike info criterion	-3.835535
Sum squared resid	0.024946	Schwarz criterion	-3.511732
Log likelihood	66.45080	Hannan-Quinn criter.	-3.729984
Durbin-Watson stat	2.369883		

المصدر: مخرجات Eviews10.0.

من خلال النتائج التي يظهرها الجدول (12) نستنتج أنّ معلمات الأجل القصير معنوية، وأنّ معامل تصحيح الخطأ بلغ 38.67% والذي يعني أنّ الأخطاء تصحح بمعدل 38.67% في السنة، ليحدث التوازن بين المتغيرات كل سنتين ونصف بالتقريب في المدى الطويل.

5. الخاتمة:

تبقى ظاهرة زيادة الانفاق العمومي تنال أهمية بالغة في الفكر الاقتصادي سواء التدخلي أو الحيادي لأنّ كلاهما يبحثان في فعالية وجود الدولة في الحياة الاقتصادية، ففريق يهتم بالأثر الجبائي وفريق آخر يهتم بالإنفاق العمومي، وعلى ضوء ما تقدم في بحثنا هذا في قياس وتحديد السببية من تطور إجمالي الناتج الداخلي وتأثيره في تطور حجم الانفاق العام محاولين بذلك اختبار قانون فاغنر من خلال صغتي كل من Goffman وMusgrave، أين كانت الانطلاقة من الفرضيتين أنّه:

- توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد من نمو الناتج الداخلي الخام إلى نمو حجم الانفاق العام على المدى الطويل، والفرض الثاني - يتحقق قانون فاغنر في تفسير زيادة الانفاق العام في الجزائر من خلال صيغتي Goffman وMusgrave ، وهو فعلا ما تم إثباته في الصيغتين التي توصلنا من خلال القياس إلى أنّ زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع حجم الانفاق الحكومي 4.132 وحدة وفق صيغة Goffman ، في حين صيغة Musgrave كان فيها تأثير الارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع في معدل نمو النفقات العامة بالنسبة إلى الناتج المحلي بـ 1.0331 وحدة.

إنّ هذا الاختلاف في نتائج التأثير مرده أساسا إلى أنّ صيغة Goffman تقيس الانفاق في مستواه الحقيقي المباشر، في حين صيغة Musgrave تقيس التغير في الحصة النسبية للانفاق الحكومي من إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يعطي القوة التفسيرية لأي تغير في الدخل وانعكاسه على القيم المطلقة للنفقات العمومية، في حين ينعكس بدرجة أقل على الحصة النسبية للنفقات العمومية إلى إجمالي الناتج المحلي.

إنّ تحقق قانون فاغنر في تفسير ارتفاع حجم الانفاق العمومي له من الواقعية عند إسقاط ذلك على الاقتصاد الجزائري، وذلك لما يمكن أن يتشكل عند تفسير تحقق الصيغتين Musgrave & Goffman حيث يُنتج لنا حلقة لها من المنطق ما يجسد تطور المجتمعات وتغير ورقي النمط المعيشي فيها. فصحة قانون فاغنر تعكس بديهية في الفكر الاقتصادي وهي أنّ الزيادة في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي يؤدي به إلى تحسين مستواه المعيشي وبالتالي تغير نمطه الاستهلاكي وبالتلي المطالبة بتحسين الخدمات العمومية بالنتيجة وهو ما يدفع حكومات الدول إلى الاستجابة لمتطلبات العيش الكريم وتحسين المستوى المعيشي للفرد، ويمكن ترجمة ذلك وفق النتائج كما يلي:

- عندما نجد أن زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع في النفقات العمومية، فإنّ ذلك يعكس مستوى الرفاهية الاجتماعية

الذي أصبح يرغب فيه ويطلبه هذا الفرد، حيث أنّ زيادة نصيبه من الناتج الداخلي يترجمها ارتفاع سقف المطالب لأفراد المجتمع من أجل تحقيق رفاهيتهم وبالتالي ترفع الحكومة من حجم إنفاقها استجابة لمطالب الشعب، حتى وإن اختلف مقدار الأثر الذي تحدثه الصيغتين (Goffman ، Musgrave لأنّ الاختلاف يعود بالأصل إلى طبيعة المتغيرات المقاسة، فصيغة Goffman نتائجها قوية في تفسير الأثر في زيادة الانفاق العمومي لأن التأثير مطلق، فكان ارتفاع الناتج بوحدة واحدة له أثر بقيمة 4.132 وحدة على الانفاق العمومي، أما صيغة Musgrave فتأثير ارتفاع الناتج يكون ضعيف نسبيا لأنّ هذه الصيغة تقيس أثر الناتج على نسبة الانفاق إلى إجمالي الناتج المحلي ولأنّ زيادة دخل الفرد في المجتمع تزيد بدورها في إجمالي الناتج المحلي وهو ما ينعكس على نسبة الانفاق الحكومي إلى إجمال الناتج المحلي بالزيادة الضعيفة أين كان أثر الارتفاع بوحدة واحدة في دخل الفرد له أثر بقيمة 1.0331 وحدة).

- يمكن تفسير ذلك كذلك بأنّ زيادة نصيب الفرد من الناتج الداخلي في حد ذاتها عبارة عن ارتفاع في الطلب الاستهلاكي الذي يعتبر جزء من الطلب الكلي الفعّال إلى جانب الطلب الاستثماري، وارتفاع الطلب الاستهلاكي يؤدي بدوره إلى تحريك الطلب الاستثماري وبالتالي ارتفاع في الطلب الكلي الفعّال، لينعكس ذلك على ارتفاع في إجمالي الناتج الداخلي في النهاية، وهو الأمر الذي يهيئ لانتقال المجتمع من مستوى رفاهية معين إلى مستوى أعلى منه وبالتالي يتوجب على حكومات الدول مواكبة هذا التطور النوعي في النمط المعيشي بزيادة تخصيصات الانفاق لتلبية رغبات أفراد المجتمع.

وعلى ضوء ما تقدم من التفسيرات والنتائج التي كانت مبنية على أنّ النمو الاقتصادي ممثلا في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي هو المحرك الأساسي للزيادة في حجم الانفاق الحكومي، يمكننا تقديم بعض التوصيات فيما تعلق بحلقة التغذية الذاتية التكاملية (وهو الاصطلاح الذي اتخذناه على حالة التوافق مع قانون فاغنر) والتي يصنعها كل من الناتج الداخلي والانفاق العام وفق ما يلي:

- العمل على ضبط حجم النفقات العمومية بالشكل الذي لا يجعلها تتجاوز القدرة التمويلية للناتج من خلال الترشيد وليس تقليص النفقات العامة في إطار بحث سبل النجاعة والفعالية في تخصيص النفقات العامة، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال ربط التوسع الانفاقي بالانتاج والتحرر من مرجعية الإيرادات النفطية فقط.
- انطلاقا من مبدأ أنّ الدخل أو الناتج المحلي هو المحرك والسبب الرئيسي في زيادة الانفاق العمومي، يجب العمل على توجيه هذا الانفاق لتقوية البنية الهيكلية والنسيج الاقتصاديين بالتركيز على الانفاق الاستثماري أكثر من الانفاق الاستهلاكي من أجل ضمان كفاءة الانفاق العام، تضمن به فيما بعد التنويع الاقتصادي الذي يحرر الاقتصاد من حلقة الاقتصاد الريعي بالنتيجة.
- العمل على رفع جودة الخدمات العمومية تلبية لمستوى ونوعية الطلب الناتج عن ارتفاع في دخل الأفراد بما يعكس كفاءة الانفاق العمومي ومحاربة مظاهر الهدر والبيروقراطية.
- دعم المقاولاتي الصغيرة والمتوسطة وتشجيع القطاعات الانتاجية بما يضمن تنويع مصادر النمو الاقتصادي، من خلال توجيه الانفاق العمومي إلى البنى التحتية، التعليم والتكوين، البحث والتطوير والابتكار.

- التقليل من التحويلات غير المنتجة والعمل على التقليل من تضخم الأجور وغير المدروس.

أفاق البحث: إنّ التحقق من تطابق مختلف النظريات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري لتفسير مختلف الظواهر الاقتصادية، لسيما فيما تعلق بمالية الدولة يبقى مجالا واسعا يتطلب في بعض الأحيان إجراء البحوث من طرف مختلف الباحثين المتخصصين في مجال المالية العامة حتى وإن كان فيه تضارب في نتائج البحوث، يبقى خصبا خاصة فيما تعلق بتقديم التفسيرات لزيادة الانفاق العمومي فقد سبقني باحثين في هذا المجال نفو تحقق قانون فاغنر في تفسير زيادة الانفاق الحكومي لكنني توصلت إلى تأكيد صحة قانون فاغنر ولعل الأمر يعود اختيار فترة الدراسة بعناية وبياناتها. على هذا الأساس يبقى على الباحثين في مجال المالية العمةمية الاهتمام بهذا الموضوع لما له من أهمية على أمل توسيع مجال اختبار الصيغ والمعادلات الأخرى لتفسير تضخم وزيادة الانفاق العمومي في الجزائر.

المراجع:

كريم سالم الحسين الغالبي. (09 02, 2014). الانفاق الحكومي واختبار قانون فاغنرفي العراق للمدة (2010-1975) تحليل قياسي. *الغري للعلوم الاقتصادية والادارية*، *8*(25)، 52-29.

مجيد الكرخي. (2015). *دراسات في النشاط المالي للدولة* (المجلد ط01). عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.

محمد البنا. (2009). *اقتصاديات المالية العامة (مدخل حديث)*. الاسكندرية - مصر: الدار الجامعية.

محمد عمر أبو دوح. (2006). *ترشيد الانفاق العام وعجز ميزانية الدولة*. الاسكندرية - مصر: الدار الجامعية.

محمود بيداري. (2014). *العوامل المفسرة لنمو الانفاق الحكومي في الجزائر (1991-2010) مع الاشارة لقانون فاغنر*. وهران-الجزائر: جامعة وهران - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

وهيبة سراج. (جانفي, 2018). دراسة تحليلية لسياسة الانفاق العامة في الجزائر. *الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية*(19)، 101-90.

Transliteration of Arabic References:

Karīm Sālim al-Ḥusayn al-Ghālibī. (09 02, 2014). al-anfāq al-ḥukūmī wa-ikhtibār Qānūn fāghnrfy al-ʻIrāq lil-muddah (2010-1975) taḥlīl qiyāsay. al-Gharī lil-ʻUlūm al-iqtiṣādīyah wa-al-idārīyah, 8 (25), 52-29.

Majīd al-Karkhī. (2015). Dirāsāt fī al-nashāṭ al-mālī lil-dawlah (al-mujallad ṭ01). ʻAmmān, al-Urdun : Dār al-Manāhij lil-Nashr wa-al-Tawzīʻ.

Muḥammad al-Bannā. (2009). Iqtiṣādīyāt al-mālīyah al-ʻĀmmah (madkhal Ḥadīth). al-Iskandarīyah-Miṣr : al-Dār al-Jāmiʻīyah.

Muḥammad ʻUmar Abū Dawḥ. (2006). Tarshīd al-anfāq al-ʻāmm wa-ʻajz mīzānīyat al-dawlah. al-Iskandarīyah-Miṣr : al-Dār al-Jāmiʻīyah.

Wuhaybah Sirāj. (Jānfī, 2018). dirāsah taḥlīlīyah li-siyāsat al-anfāq al-ʻĀmmah fī al-Jazāʼir. al-Akādīmīyah lil-Dirāsāt al-ijtimāʻīyah al-Insānīyah (19), 101-90.